

**THE ENDEAVORS OF AGRICULTURAL POLICIES AND AGRICULTURAL  
CREDIT AGENCIES TO ACHIEVE FOOD  
SECURITY IN ALGERIA**

مساعي السياسات الزراعية وأجهزة الائتمان الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في  
الجزائر.

\* زوييدة سيار

جامعة الجزائر 3

[mfksamy@gmail.com](mailto:mfksamy@gmail.com)

نعيمة بيسي

جامعة الجزائر 3

[naimabassi2@gmail.com](mailto:naimabassi2@gmail.com)

تاريخ الوصول: 2021/02/03 تاريخ القبول: 2021/05/26 تاريخ النشر على الانترنت: 2022/05/02

**ABSTARCT:** We presented this research paper to assess and analyze the impact of agricultural policies on the development of the agricultural sector. We focused on the policy of agricultural and rural renewal and policies for agricultural, rural and pharmaceutical development, and this during the period 2006-2019. These recent agricultural policies are a qualitative leap for the agricultural sector. Both in terms of development improving the livelihood of the rural population, or in terms of increasing agricultural production to meet internal demand. However, despite all the financial capabilities that were provided through the credit apparatus, the results remain below expectations, and self-sufficiency in strategic materials remains very weak and food security has not yet been achieved

**Key words:** agricultural, policies, credit agencies, food security, Algeria

**JEL Classification :** Q18 H81

**الملخص :** قدمنا هذه الورقة البحثية لتقييم و تحليل أثر السياسات الزراعية على تطور القطاع الزراعي وقد ركزنا على سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وسياسات التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية و هذا خلال الفترة 2006\_ 2019. فتعتبر هذه السياسات الزراعية الأخيرة فقرة نوعية

---

\*المؤلف المراسل

للقطاع الفلاحي سواء من حيث تطوير و تحسين سبل عيش سكان الأرياف أو من حيث الرفع من الإنتاج الزراعي لتلبية الطلب الداخلي , لكن رغم كل الإمكانيات المالية التي قدمت عبر الاجهزة الائتمانية تبقى النتائج دون المأمول و يبقى الاكتفاء الذاتي في المواد الإستراتيجية جد ضعيف و الأمن الغذائي لم يحقق بعد هذا ما يؤكد الاستمرار في ارتفاع فاتورة استيراد المواد الإستراتيجية خاصة شعبة الحبوب .

الكلمات المفتاحية : السياسات الزراعية ، الأجهزة الائتمانية ، الأمن الغذائي ، الجزائر

## 1. مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تراهن عليه الحكومة الجزائرية في تنويع اقتصادها و توفير الأمن الغذائي لسكانها و منه تقليص فاتورة الاستيراد خاصة بالنسبة للمواد الإستراتيجية نذكر منها مادتي القمح و بودة الحليب . و للنهوض بالقطاع الزراعي تبنت الجزائر عدة سياسات زراعية منذ مطلع القرن 21 هادفة من خلالها الزيادة في إنتاجها الزراعي و يعتبر تقييم السياسات الزراعية و الدعم الفلاحي أحد السبل المهمة لتحقيق الأهداف المرجوة ضمن مختلف السياسات و البرامج كما يسمح في نفس الوقت بتصحيح الانحرافات و الاختلالات التي عرفتتها هذه البرامج . لذا ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية تحليل السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر منذ 2006 إلى غاية 2019 و تقييم مدى مساهمة هذه السياسات الزراعية في تطوير الناتج الزراعي و تحسين سبل العيش و توطين سكان الأرياف .

### 1\_1 الإشكالية الرئيسية : من خلال هذه المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية

ما مدى فعالية السياسات الزراعية و الدعم المالي في النهوض بالقطاع الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

\_\_ ما مفهوم الأمن الغذائي و أبعاده .

\_\_ ما هي السياسات الزراعية التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة الممتدة من بين 2006 و 2019 .

\_\_ ما دور أجهزة الائتمان الفلاحي في دعم القطاع .

\_\_ ما أثر هذه السياسات الزراعية على الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي في الجزائر .

**1\_2 أهمية الدراسة :** لطالما احتلت السياسات الزراعية مكانة متقدمة في سلم الأولويات السياسات الاقتصادية، الذي تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في تشخيص أهم ركائز السياسات الزراعية المتبناة خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2019 ، و الدور الذي لعبته في النهوض بالقطاع الفلاحي و تحسين مستويات الإنتاج الزراعي و هذا لتحقيق الأمن الغذائي و الرفع من المستوى المعيشي لسكان الأرياف .

### 1\_3 أهداف الدراسة : تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي :

- أهمية السياسات الزراعية و دورها في تطوير القطاع الفلاحي و الرفع من مستويات إنتاجه.
- أهمية التمويل الفلاحي و الاستثمار الزراعي في تحسين مؤشرات الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي .

## 2- تعريف الأمن الغذائي وإبعاده:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع و في كل الأوقات الإمكانيات المادية ، الاجتماعية و الاقتصادية الوصول الى الأغذية المأمونة و المغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم و تفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة و صحية. بالارتكاز على هذه النظرة يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي و هي : توافر الأغذية ، إمكانية الوصول اقتصاديا و ماديا إلى الأغذية ، استخدام الأغذية و استقرارها مع مرور الزمن [1, p. 5].

و ينطوي مفهوم الأمن الغذائي الى أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل في ما يلي [2]، [1 p. :

- **توافر الغذاء (Availability):** و يعني وجود كمية غذاء للطلب المحلي مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية مع شكل ثابت.
- **الحصول على الغذاء (Food Accessibility):** و تتمثل بوجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء .
- **استخدام الغذاء (Food Safety):** و يجب استخدام الغذاء و معاملته بالشكل الملائم من خلال تخزينه مع التعرف على الممارسات الخاصة بالتغذية و تطبيقها ، و القيام بالخدمات الخاصة بالصحة سواء كانت الصحة البيئية أو الصحة العامة .
- **الاستقرار (Stability):** و يجب أن يتوفر الغذاء في جميع الأوقات ، و ان كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ

و من أجل تحقيق أهداف الامن الغذائي يجب اتمام جميع الابعاد الاربعة السابقة في وقت واحد.

## 3- السياسات الزراعية في الجزائر (2006-2019):

### 3-1: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2006\_2014):

ان التوجه نحو برنامج التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2008 يعد وسيلة لتغطية نقائص و سلبيات المخطط السابق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2006) ، حيث تم في سنة 2006 إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية التي تتمثل في التقليل من نقاط الضعف و تطوير نقاط القوة في القطاع الزراعي والتي جاءت امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية سنة 2002 ، و في سنة 2008 تم انطلاق السياسة للفترة 2009\_2013 المرتكزة على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في

أوت 2008 ، والهدف الأساسي منها هو التحسين المستدام للأمن الغذائي، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية ، مكافحة التصحر ، وحماية الثروة الغابية.

ترتكز هذه السياسة على ثلاث ركائز متكاملة : التجديد الفلاحي ، التجديد الريفي ، و تعزيز القدرات البشرية و التقنية .

### الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي [3]، [16-14 pp. :

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي و تقوية القاعدة الإنتاجية للقطاع بهدف الوصول الى زيادة ملموسة في حجم الإنتاج و في القيمة المضافة له ، و ذلك بتشجيع تكثيف و عصنة الإنتاج في المستثمرات و اندماج الفاعلين و تم اعتبار حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية الحبوب ، البقول الجافة ، و الحليب ، اللحوم الحمراء و البيضاء ، البطاطس ، الطماطم الصناعية ، زراعة الزيتون و النخيل ، البذور ، الشتائل و المورثين ، اقتصاد الماء . و يضم التجديد الفلاحي ثلاث برامج فرعية أساسية تنفذ على مستوى البلديات ، المستثمرات ، المزارع النموذجية والتعاونيات ، ثم أضيف عمليين خصيصا لبرنامج التجديد الفلاحي و ذلك في الإطار التحفيزي دائما وهنا : نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و عصنة و تكثيف التمويل و التأمينات الفلاحية . و من بين أهم برامج التجديد الفلاحي نجد برنامج تعزيز الإنتاجية من خلال :

- **المكننة** : محاولة انعاش صناعة المكننة في النظام الزراعي بمبادرة تمت ببرنامج مرافقة تجاه الفلاحين والتعاونيات بوحداث الحراثة الالية سنة 2009 حيث بلغت التسليمات المجمعة بقرض الإيجار لبنك الفلاحة سنة 2011 عن 7829 جرار جديد ما يمثل 11 بالمائة من حظيرة الجرارات .

- **اقتصاد الماء** : حيث تم السعي الى ترقية أنظمة السقي المقتصدة للماء كعامل في عصنة الفلاحة وتحسين استعمال الري الزراعي للرفع من المساحة المسقية .

- **الأسمدة** : بهدف رفع خصوبة التربة تم رفع حجم إنتاج الأسمدة من 172,82 طن خلال 2008\_2009 الى 257,516 طن خلال 2010/2011 .

- عصنة وتكثيف التمويل و التأمينات الفلاحية .

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع : الذي وضع سنة 2008 لتأمين و استقرار عرض المنتجات و حماية مدا خيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك .

الركيزة الثانية: التجديد الريفي [4]، [2] p.

برامج التجديد الريفي :

ان برنامج التجديد الريفي أوسع من حيث الهدف و المدى من التجديد الفلاحي حيث يهدف الى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة و مستدامة للأقاليم الريفية ، فيسهر على دعم النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي و نشاطات اخرى يشملها هذا الوسط كالحرف ، الماء ، تميمين المورث الثقافي ، الطاقة الكهربائية ، و يضم مجموعة من البرامج يجزء تنفيذها أساسا على مستوى البلديات هي :

برنامج مكافحة التصحر ، برنامج حماية التجمعات المائية ، برنامج حماية و تعزيز الإرث الغابي ، برنامج حماية النظم البيئية و برنامج الاستصلاح .

و من بين أهم أهداف برنامج التجديد الريفي نجد :

— دموقرطة المجتمع و الحكم الراشد للأقاليم الريفية و التأكيد على اللامركزية و تحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي .

— الاخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في مجال التشغيل، الدخل و استقرار السكان .

— الترقية ما بين القطاعات و إشراك العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية ، الجمعيات ، المنظمات ، المهنية ، المستثمرون ، الحرفيون، هيئات التكوين و القرض ، المصالح التقنية والإدارية ...) حيث تم رصد :

● 900 ألف مستثمر فلاح (فلاحيين و مربين) تم تسجيلهم لدى الغرفة الوطنية للفلاحة نهاية 2011.

● 150 ألف شريك لدى الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و 300 ألف مستعمل .

● 1091 تعاونية فلاحية معتمدة و 84 ألف منخرط.

● 681200 أسرة معنية إلى حد سنة 2012 بأعمال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

المندمجة أي ما يعادل 3649456 سكان أرياف معظمهم في المناطق المعزولة و النائية .

● إنشاء الديوان الوطني المهني للخضر و اللحوم .

الركيزة الثالثة: تعزيز القدرات البشرية و المساعدة التقنية :

— برنامج تعزيز الخدمات الزراعية ( الخدمات البيطرية و وقاية النباتات )

- برنامج تعزيز القدرات البشرية (خدمات الإحصاء , الإرشاد , البحث , التدريب...)
- برنامج تعزيز التمويل الريفي (إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية )

و من الواضح أنه لا يمكن رسم خطط تنموية فاعلة بدون إحصاءات فضلا على انه لا يمكن تحقيق أهداف تلك الخطط بدون مراعاة المتابعة المستمرة لتنفيذها و قياس أدائها ما يبرز أهمية دور الأجهزة الإحصائية و أنظمة الرصد و التقييم في بناء السياسة الزراعية و يتجلى ذلك على أرض الواقع في عدة مبادرات قامت بها الحكومة الجزائرية من بينها إنشاء المرصد الوطني للفروع الفلاحية و الصناعات الغذائية الهدف الأساسي منه دعم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و ذلك بدعم نظام البيانات الاقتصادي و الإحصائي لوزارة التنمية الزراعية و الريفية ، أعدده المعهد الوطني للبحث الزراعي بالتنسيق مع خبراء من فرنسا و إيطاليا، في إطار تنفيذ مشروع توأمه يدخل ضمن مخطط تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بغلاف مالي يقارب 1,170 مليون أورو ، ليكون كأداة فعالة لاتخاذ القرارات و مراقبة مدى نجاعة البرامج الإنمائية التي تطلقها الوزارة و هذا لدعم عمل نظام ضبط عملية إنتاج و تسويق المنتجات واسعة الاستهلاك مع مراقبة الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية المستوردة و بالتالي إنشاؤه يعد دعما لمبادئ الإحصاء لهيئة الأمم المتحدة [5] .

### 3-2 سياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية:(2015-2019)

تم سنة 2014 تبني نظرة أساسية في برنامج الحكومة ألا وهي "ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية و ترقية الأقاليم الريفية " و جعل هذه النظرة ركيزة للبرنامج الخماسي 2015\_2019 و هو ما تم تجسيده ابتداء من سنة 2009 و سنة 2015 ثم إطلاق سياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية ، والتي تعتبر امتدادا لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، إلا انه تم إدماج قطاع الصيد و الموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تظافر الجهود المبذولة لتطوير القطاع [6]، [2] .p.

و تركز سياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية على أهداف أو ركائز أساسية منها ما يتعلق بالإنتاج النباتي و منها ما يتعلق بالإنتاج الحيواني:

#### الركائز المتعلقة بالإنتاج الزراعي :

تنمية الفلاحة من خلال تطوير و تحسين إنتاج و ذلك عن طريق مواصلة المشاريع المتعلقة بالقطاع

عبر:

- تطوير الري الفلاحي و زيادة الأراضي المسقية .
- تقوية المكننة بزيادة عدد الحاصدات، الجرارات و العتاد المرافق لها .
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500000 طن سنويا.
- زيادة إنتاج البذور الخاصة بالزراعات الواسعة و البقوليات و المحاصيل الخضرية و البقول العلفية و شتائل الأشجار و الكروم.
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين من صوامع و مخازن تبريد و بتقوية برنامج ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع .
- و لحماية الموارد الطبيعية من غابات و أحواض مائية منحدره ، إضافة لإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية و ذلك عن طريق :
- تهيئة 13 غابة بمساحة مقدرة ب 172000 هكتار ، تابعة لعشرة ولايات و متابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413000 هكتار تشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.
- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهلية و شبه صحراوية مع تقديم العناية لمناطق السد الأخضر بمباشرة عمليات تشجير واسعة على مساحة تقدر ب 55000 هكتار.
- الركائز المتعلقة بالإنتاج الحيواني :**
- تطوير تربية المواشي خاصة بإعادة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة
- تحسين إنتاج الأعلاف
- تنشيط برامج التوليد و التكاثر
- توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات بحلب لأبقار و التبريد .
- أما فيما يخص رفع إنتاج الصيد و تربية المائيات إلى الضعف عن طريق:
- انجاز حوالي 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات بما فيها 650 مشروع خاص بتربية الأحياء المائية البحرية و مصايد الأسماك الداخلية و أحواض الاستزراع السمكي القاري بالصحراء.
- انجاز و تهيئة و استلام 38 مشروع لتطوير الموانئ و ملاجئ.
- انجاز 45 بنية تحتية لاستلام و تسويق المنتجات الصيدية بالجملة .
- 4- السياسات التمويلية من خلال أجهزة الائتمان الفلاحي في الجزائر :**

تتمثل أجهزة الائتمان الفلاحي في كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

#### 4-1 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي [7]، [p. 280]:

ان مهمة الصندوق في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية انطلقت عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000\_2001 حيث كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار ، و من بين أهم الوظائف التي يسعى الصندوق لتحقيقها

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يحضى بدعم الدولة، فالتأمين الاقتصادي يعتبر مكملا ضروريا للقرض عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المسطرة في برامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج و هي توضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من الصندوق و تعد ضمانا للحصول على القروض.
- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة و ذلك بإنشاء و تسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية الذي يقوم بتعويض الأضرار المادية التي تلحق بالمستثمرات نتيجة الكوارث الطبيعية من فيضانات و جفاف... الخ.
- تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المستندة لصناديق ضمان القروض عن طريق صندوق الضمان الفلاحي و صندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية [8]، [p. 72].

#### 4-2 بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تم تركيز أنشطة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي ليصبح طبقا لقرار سياسي بنك متخصص في القطاع الفلاحي و قد ورث تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري . و ذلك لتشجيع الاستثمارات في الأنشطة الزراعية ، حيث يمنح قروض طويلة و متوسطة الأجل مدعمة

للمزارعين و كذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف حيث يتم دعم سعر الفائدة للمشاريع قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل .

و الجدول التالي يوضح القروض الاستثمارية المقدمة من قبل بنك التنمية الفلاحية في إطار FNDA حيث يوضح قيمة المبالغ المدعومة و مبالغ القرض المقدم من طرف بنك BADR خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016

جدول رقم 1 : القروض الاستثمارية في إطار FNDA لثلاثي الثاني من سنة 2016 (الوحدة : ألف دينار)

الفرع	عدد الأسهم	مبلغ دعم FNDIA	مبلغ قرض BADR	المجموع
الري	1058	979653	528	981081
زراعة الزيتون	77	9731	0	9731
زراعة الكروم	2	3662	2630	6292
زراعة الموالح	3	2680	5592	8272
زراعة النخيل	19	3499	0	3499
تربية الأبقار	145	76613	7846	84459
تربية الدواجن	33	2354	0	23543
البيوت البلاستيكية	23	3352	513	3865
تربية النحل	93	9194	0	9194
معصرة	3	8359	0	8359
أجهزة التبريد	12	191754	15840	207594
أسهم أخرى	2345	3735260	616250	4298603
المجموع	3813	5047300	649199	5696499

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (م.الصناعية : المزروعات الصناعية).

يوضح الجدول أن حجم القروض الاستثمارية المستهلكة من أول افريل إلى غاية 30 جوان من سنة 2016 بلغت 5696499 ألف دينار ، الجزء المدعم من طرف الدولة بلغ 5047300 دينار ما يعد مبلغ جد معتبر ، أما مشاركة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بلغت 649199 دينار ما تمثل حوالي 11% من مبلغ القرض.

و تتمثل هذه القروض في كل من : قرض التحدي (و هو قرض خاص بالتجهيز) ، قرض الرفيق (و هو قرض موسمي) [9] ، [312 p.

أ- قروض التحدي :هي قروض استثمار متوسطة و طويلة الأجل مدعمة جزئيا من طرف الدولة مخصصة و موجهة للأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية و تربية الماشية أو لمشاريع ذات طابع فلاحى تقع على أراضي فلاحية غير مستغلة ذات ملكية خاصة او ملكية الدولة في المجال الخاص و متنازل عنها لصالح الخاص و نقصد كونها مدعمة جزئيا من طرف الدولة لتكفل بتسديد سعر الفائدة.و من بين المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا القرض نذكر :

- عمليات تطوير السقي الفلاحي.
- انجاز البنى التحتية و منشآت التخزين و التحويل و التعبئة و التغليف و التقييم .
- حماية و تطوير مجتمعات الجينات الحيوانية و النباتية .

ولقد بلغت مجموع المشاريع الممولة عن طريق هذا القرض خلال 2001\_2015 حوالي 3637 مشروع بمبالغ ممنوحة قدرت ب 28019 مليار دج تم استعمال منه نحو 13349 مليار دج و سدد منه 39,6 مليار دج ، و تتركز المشاريع الممولة بقرض التحدي في ولاية سيدي بالعباس ب 745 مشروع تليها مستغانم ب 450 مشروع و سعيدة ب 363 مشروع و بسكرة و الوادي ب 239 مشروع كما استفاد الفلاحون في مختلف ولايات الوطن من هذا القرض ما يدل على إقبالهم على هذا النوع من التمويل لتسيير مشاريعهم الزراعية .

ب- القرض رفيق :هو أحد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين و المربيين و الذي يختص به بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أن تدفع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض.

و يمكن استخدام القرض الرفيق وفقا للمرسوم رقم 02\_08 المؤرخ ب 24 جويلية المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008 فيما يلي [10]:

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور، شتائل، أسمدة و مواد الصحة النباتية .
- عوامل و وسائل الإنتاج (مزروعات موسمية).

- تحسين نظام السقي .
- اقتناء أغذية الحيوانات و وسائل الشرب و الأدوية البيطرية.
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع و الإيجار.

الجدول التالي يبين النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق بمبالغها سنة 2015

جدول رقم 2: النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق بمبالغها إلى سنة 2015 (الوحدة: دج)

النشاطات	ع.م	المبلغ الممنوح	المبلغ المستعمل	المبلغ المسدد	نسبة التسديد%
تربية الدواجن	235	4546580258	1662291436	7098386	0.42702416
زراعة الخضر	447	2701171480	1226842113	4247586	0.34622108
تربية الاغنام	393	259644171	1218472696	2457829	0.20171392
تربية الأبقار	198	2349815050	959069151	2886044	0,30092112
الآلات الزراعية	679	2307574478	945369151	27270146	2,88460291
غرف التبريد	24	928308259	508893856	-	-
زراعة الحبوب	79	1291561066	448757654	6449940	1,43728802
التشجير	55	491160570	206487744	-	-
أنشطة أخرى	151	3259523426	1191333882	4717751	0,39600428
المجموع	2261	20472139758	8367522975	55127682	0,65882917

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ع.م: عدد المشاريع الممولة تربية النحل: الكروم، النخيل)

نلاحظ أن القرض الرفيق منح نسبة تميل أكبر لاقتناء الآلات الزراعية مقارنة بالنشاطات الأخرى سواء من حيث عدد المشاريع الممولة حيث بلغ عدد الملفات 679 ملف نهاية شهر سبتمبر من سنة 2015، أو من حيث المبالغ التي تم إقراضها التي فاقت 1,291 مليار دولار جزائري إلى غاية 30 سبتمبر 2015، ما يبرز أهميتها الكبيرة و يعود ذلك لضرورة استعمال الآلات الزراعية في مختلف مراحل الفلاحة، و حتى نسبة سداد الدين لهذا النشاط تعد الأعلى مقارنة ببقية الأنشطة حيث بلغت 2,88 بالمائة، يليها كل من نشاط زراعة الخضر و تربية الأغنام و تربية الدواجن بمجموع 1075 ملف و ما يفوق 9,844 مليار دينار كمبالغ ممنوحة للمستفيدين من ملفات المشاريع، قد يعود ذلك

لأهمية كل من الخضمر, الأغنام و الدواجن (البيض, اللحوم الحمراء و البيضاء) لكونها مصدرا للغذاء و ذات استهلاك واسع ما يجعله مدرا أرباحا لارتفاع أسعارها في السوق , الأمر المؤدي بهم الى الاستثمار في هذه الأنشطة.

### 5- أثر السياسات الزراعية على مؤشرات الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي :

5-1 مؤشر نمو الإنتاج الزراعي: لقد تطور الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة 2004-2016 و الجدول الموالي يوضح المؤشرات نمو الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة [11].

جدول رقم 3 : مؤشرات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2004-2016

السنة	الناتج الزراعي مليون دولار	نمو الناتج الزراعي %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2004	8032	--	248,58
2005	7902	-1.6	238,33
2006	8804	11.4	261,07
2007	10105	14,7	293,75
2008	11195	10,7	321,7
2009	12775	14,11	363,9
2010	13644.41	6,8	382,61
2011	16110.62	18	442,43
2012	18334.02	13,8	488,97
2013	20573.09	12,2	537,21
2014	21966.06	6,7	556,12
2015	19718	-10.2	493,41
2016	19476.73	-1.2	476,95

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية , المجلد رقم 37-33-30

نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي تحسن نسبيا خلال الفترة 2004-2014 رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث انتقل من 248 دولار/فرد سنة 2004 إلى 293.7 دولار/فرد و

556,12 دولار/فرد سنة 2007 و 2014 على الترتيب , إلا أنه انخفض ليبلغ سنة 2015 و 2016 على الترتيب 493,4 و 476,9 و ذلك لانخفاض الناتج الزراعي خلالها .  
و يمكن ان نميز بين عدة فئات وفقا لنسبة التغطية :

**-فئة يتم تغطيتها بشكل شبه كلي :** و تتمثل في الخضراوات , الفواكه و البيض, حيث يتم تغطيتها من خلال الإنتاج الوطني بنسب تقارب 100% حيث سجلت 99,6% و 94,8% و 99,6% سنة 2016 على الترتيب .

**-فئة يتم تغطيتها بشكل متذبذب:** تمثل أساسا في اللحوم و الحليب التي يتم تغطيتها بشكل كبير يصل الى 80,6% بالنسبة للحليب و 92,7% بالنسبة للحوم سنة 2016 مقابل 40% و 86,5% كمتوسط للفترة 2006/2002 على الترتيب ما يمثل زيادة معتبرة خاصة لمادة الحليب إلا أن هذه الأخيرة مازالت تشهد تذبذبا في نسبة استهلاكها محليا كما بينه هي ت الجدول أعلاه .

**-فئة يتم تغطيتها بشكل جد ضعيف:** و هي الحبوب و البقول الجافة حيث يتم تغطيتها بشكل جد ضعيف بلغت حوالي 18% و 31% سنة 2016 على الترتيب و ذلك رغم أهميتها في الحصة الغذائية للسكان مع تناقص نسبة التغطية سنويا

**-فئة تنعدم تغطيتها :** و هي فرع المحاصيل الصناعية خاصة منها مادة السكر التي لا يتم إنتاجها محليا رغم إمكانيات إنتاج الشمندر السكري و إهمال الاهتمام بزراعته, و الزيوت التي تنعدم تقريبا تغطيتها محليا أين بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 8,7% سنة 2016.

وتعتبر الحبوب بأنواعها منتجات إستراتيجية ، لكن تطورها يبقى مرهون بدرجة كبيرة بكميات تساقط الإمطار ، محال دون تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه المادة .ويبقى استعمال التقنيات الحديثة قليل جدا فيما يخص تهيئة التربة و تسميدها وحصدتها ، وكذا آليات التخزين و التوزيع لم تشهد تحديث في هياكلها كل هذه الأسباب ساهمت في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.

## 5-2: مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية :

يعتبر المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في العالم ، ذو أهمية بالغة نظرا لما له من دور في تمكين الدول من معرفة وضع أمنها الغذائي الحالي في ظل هذا المؤشر ، لذا حاولنا أن نوضح وضع الجزائر بالمقارنة ببعض الدول العربية .

جدول رقم 4: مؤشر الأمن الغذائي العالمي للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية في سنة 2015.

الترتيب	البلد	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	تغير قيمة المؤشر
---------	-------	-----------------	-------------	------------------

2.7+	78.8	30	السعودية	1
2.0+	60.1	51	تونس	2
4.4+	58.5	55	الأردن	3
12.4+	61.8	47	مصر	4
1.3+	53.9	62	المغرب	5
<b>1.5+</b>	<b>50.9</b>	<b>68</b>	<b>الجزائر</b>	<b>6</b>
0.5+	40.6	84	سوريا	7
1.5+	37.3	90	اليمن	8
2.9+	36.5	92	السودان	9

Source :Global Food Security Index 2013, 2014, 2015,an Annual Measure of the state of global Food Security,The Economiste Inteligence Unit Limited ;2013 .2014.2015

من خلال الجدول يتبين أن السعودية احتلت المرتبة الأولى عربيا و المركز 30 من بين 109 بلد عالميا ، في حين احتلت مصر المرتبة الثانية عربيا في سنة 2015 و عالميا المرتبة 47/109 في سنة 2015 ، في حين احتلت الجزائر المرتبة السادسة عربيا و المرتبة 68 عالميا وهذا يعكس ضعف مستوى الأمن الغذائي في الجزائر على الرغم من سعيها لتحقيقه حيث عملت من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و السياسات الزراعية الأخرى تحقيق استدامة الأمن الغذائي الوطني ، و يمكن تفسير هذه النتيجة من حيث عدد الاستثمارات الزراعية فهي تعبر عن تهميش للقطاع الزراعي من ناحية الإنفاق الاستثماري الحكومي مقارنة بالقطاعات الأخرى ما جعل عدم بلوغ السياسات الزراعية المنتهجة لأهدافها المسطرة،

## 6- الخاتمة :

بالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الاستقلال ، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب ، سواء في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو دعمه للاقتصاد الوطني بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وخاصة فاتورة استيراد القمح التي تبلغ سنويا حوالي 2 مليار دولار أما بالنسبة للحليب ومشتقاته حوالي 980 مليون دولار .فلهذا لا بد من تسطير إستراتيجية شاملة و متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ، فان إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطا و مؤثرا على تحقيق الزيادة في

إنتاج المواد الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع و منها مادتي القمح و الشعير و بودة الحليب . و لقد  
خلصنا لمجموعة من النتائج نذكر من بينها مايلي :

### النتائج :

\_\_ تم من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي لأول مرة في الجزائر الاهتمام بعالم الريف و  
تحسين الظروف المعيشية فيه و خلق فرص عمل كمحاولة لقضاء على الهجرة الريفية و اعتباره كمحور  
من محاور الزراعة إضافة لمحور الزراعة (النباتية و الحيوانية ) إلى جانب تعزيز القدرات البشرية و التقنية  
الذي لم يكن يولى له الاهتمام من قبل .

\_\_ وصولا إلى سياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيد البحري التي جاءت كامتداد لسياسة التجديد  
الفلاحي والريفي كما جاءت لتؤكد أهداف هذه الأخيرة بجعل الفلاحة محور الاقتصاد الجزائري و  
محركا لتنميته و ذلك بإدماج الصيد البحري مع الفلاحة و التنمية الريفية .

\_\_ لقد سخرت لتنفيذ هذه السياسات أجهزة ائتمانية تمول النشاط الفلاحي نقدا و تشريعات هامة  
تحمي العقار الفلاحي لكن يبقى حجم الاستثمارات الزراعية التي خصصت تمثل حوالي 2 في المائة  
من قيمة إجمالي عدد المشاريع المصرح بها في مختلف القطاعات خلال الفترة 2002\_2017 لم  
تحشد للزراعة منذ سنة 2006 سوى نسبة تتراوح ما بين 7 و 17 بالمائة من الموارد .

-إن أي سياسة زراعية تهدف لتحقيق الأمن الغذائي لا بد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة هدفا  
لها، و ذلك من خلال تعزيز جهود تحديث الزراعة و تنمية قدراتها الإنتاجية و التنافسية و تنمية و  
صيانة الموارد الطبيعية .

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية :

### التوصيات

\_\_ بإمكان القطاع الفلاحي في الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب و خاصة القمح فهذه المادة  
الإستراتيجية و المواد التحويلية اذا ما أعطيت الدعم اللازم للفلاحين ما فرض قوانين صارمة لحماية  
الأراضي الفلاحية التي تعرضت إلى الإهمال و غزو الاسمنت من جهة و التسيير الغير عقلاني لهذا  
القطاع

\_\_ استغلال أكبر قدر ممكن من المساحات الزراعية في الشمال قبل التوجه إلى الجنوب لان هذه الزراعة الإستراتيجية (القمح) تعتمد على الأمطار و ليس على الري مثل الجنوب

\_\_ التكامل القطاعي بين فرع الصناعات الغذائية و القطاع الفلاحي فالصناعات الغذائية تعمل على ضمان توفير مختلف المواد الغذائية المحلية لتقليص فاتورة الاستيراد من جهة و من جهة أخرى تحمي الفلاحيين من الخسائر المحتملة بسبب كساد منتجاتهم الفلاحية و تعرضها للتلف و في هذا الصدد أكد رئيس الحكومة جراد على ضرورة إقامة صناعة غذائية و فتح أفاق جديدة للفلاحين كأحد المساعي للتحرر من منطق الربح م الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية .

\_\_ تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية من خلال الاهتمام بالتقدم العلمي و الذي يؤدي الى تطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل عبر إنشاء مؤسسات البحوث الزراعية و توظيفها لصالح التنمية الزراعية .

## المراجع

- [1] FAO, "The State of Food Insecurity in the World , The multiple dimension of Food security," Rome, 2013.
- [2] UBA، "ادارة الابحاث و الدراسات \_ الامن الغذائي في الوطن العربي،" الامانة العامة، بيروت لبنان، يوليو 2020.
- [3] MADR، "وزارة فلاحية والتنمية الريفية: مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و أفاق،" وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر، 2012.
- [4] MADR، *الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2010، p. 2.*
- [5] inraa، "المرصد الوطني للفروع الفلاحية و الصناعات الغذائية،" 12 ديسمبر 2020. [متصل]. Available: <http://onfaa.inraa.dz>
- [6] MADR، "وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية و

الصيد البحري،" الجزائر، سبتمبر 2015.

[7] ا. قريشي، "مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر،" المجلد 10، رقم الجزء الاول، p. 280، 2017.

[8] ا. تيغرسى، *افاق التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الفلاحة و السياحة*، 2012، p. 72 .

[9] ا. شعبانية، "مدى فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي،" 16، p. 312، جانفي 2017.

[10] الامر 08\_02، "المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008،" 28 جويلية 2008.

[11] عبدلي ادريس و جعفري جمال، *الاصلاحات الفلاحية في الجزائر ، واقعها و أفاقها ، و اثارها على التطور الانتاج الفلاحي ، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2000\_22019*، الجزائر: الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في حوض البحر الابيض المتوسط جامعة الجزائر 3، 2017.